

التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية

أ.د/ عبد الرزاق الشحادة

كلية الاقتصاد

جامعة حلب - سوريا.

Abstract:

The source importance of this research is derived from a group of challenges which faces the banking business, and which is expected to expand seriously in the current century. For this reason the banking business should have the proper tools in order to control and reduce the expected risk internally and externally at the same time.

The objective of this study is to analyze the effectiveness of the current establishment controlling system, which is build on the accounting information representing the fair accounting position of the banking establishment, and which is a result of applying proper accounting standards and policies, and which is capable of reducing the fears of concerning parties in the banking business.

The research has concluded that the successful banking business is the one that adopt the proper establishment controlling mechanism built on proper standards, procedures, and the accounting policies capable of reducing uncertainties and risk of corruption, fraud, or mismanagement,

The main recommendations of the study is to reduce the flexibility of certain accounting standards which enable certain parties to manipulate these standards, and to develop and establish a trust in the accounting system structure, which guarantees the base for proper risk management.

الملخص:

إن التحكم المؤسسي هو إحدى الوسائل التي يتم من خلاله ضبط آلية إدارة المخاطر من كافة جوانبها وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المهتمة باقتصاديات المؤسسات المصرفية.

فمن خلال مبادئ الحوكمة يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، مما ينعكس على تطور أداء تلك المؤسسات وعلى القيمة السوقية لها .

مقدمة :

بدأ الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بتحليل المخاطر المصرفية، واخذ ينظر إليه كأهم أداة في تقييم أنشطة المصارف خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا والبلدان العربية.

إن إدارة المخاطر ليست بدعة إدارية، بل هي ركيزة ومنطلقاً للتحكم المؤسسي المصرفي عن طريق طمأنينة الأطراف صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم مفهومة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة، وان الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي ومنظم .

لا يمكن إن نقيس المستقبل كميّاً لأنه مجهول، ولكن يمكن باستخدام الحقائق المحاسبية لما حدث في الماضي معرفة ما سيكون عليه المستقبل وقياس المخاطر المتوقعة بشكل كمي .

إن المؤسسات المالية المصرفية الناجحة هي تلك التي تتقصى المخاطر في عملياتها من اجل إدارة هذه المخاطر بكفاءة عالية، بغية تخفيف أثارها، ليس تلك المؤسسات المالية التي تغض الطرف عن هذه المخاطر ولا تعي أثارها .

أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الملائمة لطبيعة عمل تلك المؤسسات المالية وإتباع سياسات محاسبية مناسبة سوف يعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية، وان النجاح في إدارة المخاطر من خلال انتهاج آليات تحد من عملية التدخل الشخصي للقائم على العملية الإدارية والمالية والمحاسبية سيؤدي إلى بلوغ تلك المؤسسات المالية لأهدافها ورفع أدائها وبالتالي تحقيق عائد أعلى لمساهميها .

أهداف البحث:

أن التحكم المؤسسي القائم على معلومات تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة المصرفية والناجمة عن تطبيق سياسات ومعايير محاسبية ملائمة، قادرة على تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية من ازدياد وتركيز قوة التحكم في أيدي إدارة تلك المؤسسات ولمخاطرها المحيطة بعمل تلك المنشآت .

انسجاماً مع ما سبق فإن هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف التالية :

- 1- بيان فيما إذا كان الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية محددة وملاءمة وسليمة سيعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.
- 2- بيان العلاقة الوثيقة بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي وتحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطرها من كافة جوانبها.
- 3- الخروج بنتائج توضح العلاقة التكاملية بين التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم من جهة وإدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من جملة التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية والتي من المتوقع أن تتعاظم في القرن الحالي، لهذا كان لابد من أن يكون للمصرف ممارسات في مجال إدارة المخاطر، تخاطب مخاطره الواسعة بشمولية بحيث تضم العوامل الداخلية والخارجية على سدا سواء .

أن هذه الممارسات لن يكتب لها النجاح إلا من خلال الأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية التحكم المؤسسي ودورها في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج أعمال المؤسسات المصرفية بهدف التخفيف من المخاطر الناتجة عن هذا التلاعب والتقليل من مخاطر الاعتماد على التقارير المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات .

الدراسات السابقة :

هنالك الكثير من الدراسات السابقة التي تبحث في التحكم المؤسسي في ضبط أعمال الشركات بالإضافة إلى تأثيرها على اختيار السياسات المحاسبية وإدارة المخاطر لدى تلك الشركات فمن هذه الدراسات نذكر التالي:

1. دراسة عفاف أبو زر: إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية

المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني /2006/ .

استهدفت هذه الدراسة تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف السنوية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن

الحاكمية المؤسسية، كما لا توجد تعليمات ملزمة في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي.

2. دراسة علي المقابلة: بيتا وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات البنكية الأردنية /2005/ .

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين معامل الخطر /بيتا/ وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى التعرف على العوامل الأخرى التي تؤثر على سياسات توزيع الأرباح الممثلة في مخاطر البنوك وهيكل رأس المال .

3. دراسة محمد عبد الفتاح العشماوي: إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليتي لتفعيل اقتصاد المعرفة /2005/ .

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة إطار محاسبي لأثر حاكمية الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات حاكمية الشركات المتمثلة في الشفافية والمحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي، التدقيق، والعدالة، والانضباط، وبين معدل دوران الأسهم بشركات محل الدراسة، مما يعني أن تنشيط أسواق رأس المال مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات .

4. دراسة عمر الجهماني: سلوك تمهيد الدخل في الأردن /دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان /2003/ .

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد أظهرت الدراسة أن هنالك ممارسات تمارسها تلك الشركات لتمهيد الدخل من خلال إتباع أساليب محاسبية تؤدي إلى ذلك التمهيد .

5. دراسة محمد مطر: دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي /2003/ .

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد آلية محددة تكفل ضبط العلاقة القائمة بين مجلس الإدارة من ناحية ومديريها التنفيذيين من ناحية أخرى وبين الشركة والأطراف ذات العلاقة بالشركة كالمساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من ناحية أخرى .

وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب الحاكمية المؤسسية أدى إلى تعاضم ظاهرة تضارب المصالح بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وبين الشركة والأطراف ذات المصلحة في اقتصاديات الشركة .

6. دراسة رضا إبراهيم صالح: محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الايجابي / دراسة اختبارية على الشركات السعودية /2003/ .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على اختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة دون غيرها، بالإضافة إلى دراسة دور مفاهيم وأدوات النظرية الايجابية في تفسير سلوك الإدارة عند اختيار وتطبيق سياسة محاسبية معينة في الشركات المساهمة السعودية .

7. دراسة بدر ارنبوس: دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء والتنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية /2002/ .

هدفت الدراسة إلى قياس دور مبادئ التحكم المؤسسي في اختيار وضبط المعالجة المحاسبية وحسم مشاكل القياس المحاسبي، بالإضافة إلى دور التحكم المؤسسي في ضبط شكل محتوى التقارير المالية المنشورة، وقد توصلت الدراسة إلى أن لمبادئ التحكم المؤسسي أثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة وبالتالي له أثر على القيمة السوقية المتوقعة للسهم لتلك الشركات المدرجة في أسواق رأس المال .

8. دراسة أمين السيد أحمد لطفي: الإطار المحاسبي والإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات وأثره على فجوة توقعات المراجعة /2002/ .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الفساد وسوء الإدارة وجذب رؤوس الأموال .

وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود الفساد وعدم الوضوح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات جعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة والرشيده .

كما توصلت الدراسة إلى أن لمبادئ الحوكمة دور في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وتضييق فجوة التوقعات .

9. دراسة Dealing with the bad Loans of bartel and huqng**./2000 / : the Chinese Banks**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى معاناة المصارف الصينية من تدني كافية رأس المال وازدياد مشكلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة حيث بلغت (30%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، واستعرضت الدراسة خطة الحكومة الصينية في التخفيف من مبالغ القروض المتعثرة.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة السيطرة على المخاطر المالية ومراقبتها بشكل مستمر والعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

10. دراسة نهال فريد مصطفى: دور المعلومات المالية في تحديد درجة**المخاطرة السوقية للسهم /2000/ .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وبين عملية الاستثمار وتحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم في أسواق رأس المال، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ارتباطية قوية بين طريقة الإفصاح المحاسبي وتحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم .

11. دراسة معلا وظاهر: العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية**المباشرة/1999/.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف الأردنية البالغ عددها أربعة عشر بنكاً على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم مؤهلات العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المعايير الموضوعية تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية على قرار منح الائتمان وخلصت الدراسة إلى أن للمعايير القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر، لها أهمية في قرار منح الائتمان المصرفي .

أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم ذكرها أعلاه هو رابط هذه الدراسة بين ثلاثة عوامل متكاملة ومتداخلة بين بعضها البعض / التحكم

المؤسسي، المنهج المحاسبي السليم، إدارة المخاطر/ مع محاولة بيان دور كل من عاملي
/التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم/ على تفعيل وكفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

مشكلة الدراسة:

ترتب على حالات الإفلاس العديدة التي وقعت بها العديد من المؤسسات
المصرفية الأمريكية والأوروبية والعربية لفقدان الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية
والمحاسبية لتلك المؤسسات المالية.

وهذا استدعى ضرورة إعادة النظر في هذه الأنظمة نتيجة الاثار الشديدة لهذه
الانهيارات والأزمات على اقتصاديات تلك الدول من الناحية الاقتصادية والمالية
والأخلاقية .

ونتيجة لذلك قامت جهات رقابية متعددة بتطوير وأحدث أنظمة إدارية ومالية
ورقابية لضبط أعمال تلك المؤسسات المالية .

فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة إلى الأمم المتحدة بالتعاون
مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإصدار تعليمات حول حوكمة الشركات وذلك من
خلال دراسة قاموا بها عام 1999، كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنذ تأسيسها
بإصدار العديد من التعليمات بشأن إدارة المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال، كما قامت
الدول الضاعية الكبرى عام 1999، تبني مبادئ التحكم المؤسسي.

إما على المستوى المحلي فقد حدد قانون البنوك الأردني رقم (28) لعام 2000
مسؤوليات مجلس الإدارة بخصوص وضع السياسات العامة للبنك والإشراف على
تنفيذها، كما قام البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات لضبط الرقابة الداخلية،
والتحكم المؤسسي عام 2004، حيث حددت هذه الإرشادات أهم مبادئ السلوك المهني
والقيم التي يجب إن تتصف بها التقادير المالية المنشورة، بالإضافة إلى ضرورة وجود
دائرة مستقلة في البنك تدعى دائرة المخاطر، كما طلبت تلك الإرشادات من البنوك تطبيق
المعيار المحاسبي رقم /30/و/39/ المتعلقين بالإفصاح والاعتراف والقياس للبيانات
المالية في المؤسسات المالية .

مما سبق يمكن تخلص مشكلة البحث في إن هنالك تطبيقات إدارية ورقابية ومحاسبية لا تعتمد على مفاهيم الشفافية والحاكمية المؤسسية والرقابة بالمخاطر تتبعها تلك المؤسسات المالية في إدارة المكاسب وتوزيعها على المساهمين، من هذا فان مشكلة البحث يمكن صياغتها من خلال طرح الأسئلة التالية :

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية رشيدة وملاءمة وبين تعزيز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي وتحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطرها من كافة جوانبها.
3. هل هنالك علاقة تكاملية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم من جهة وإدارة المخاطر من جهة أخرى.

فروض البحث :

من استقراء للدراسات السابقة والمشكلة التي تم طرحها يمكن صياغة الفروض

التالية:

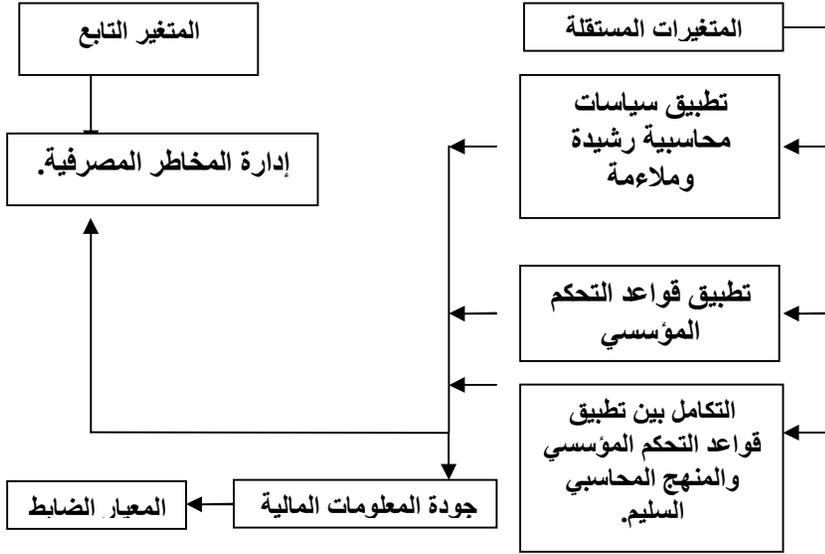
الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية رشيدة وملاءمة وبين تعزيز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي وتحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة المخاطر المصرفية من كافة جوانبها.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة تكاملية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم من جهة وإدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى.

نموذج الدراسة :

الشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة.



منهج وأسلوب الدراسة :

قام الباحث في إتباع الأتي في سبيل التحقق من الفرضيات التي تم طرحها.

1. المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال العرض الدقيق لأهمية ودور التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم في إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدوريات العربية والأجنبية، كما اعتمد الباحث على البحوث والدراسات ذات العلاقة بالتحكم المؤسسي والتلاعب المحاسبي وإدارة المخاطر لتحقيق أهداف الدراسة العملية والنظرية.

2. تصميم استبانة وزعت على المعنيين في القطاع المصرفي / مجلس الإدارة، الإدارة العليا مدير التدقيق الداخلي، المدقق الخارجي، المساهمين / .

3. قام الباحث بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية / SPSS /

وخصوصا الأساليب الإحصائية التالية :

أ. اختبارات النزعة المركزية .

ب .استخدام اختبار تحليل التباين، بغرض إجراء المقارنات بين أراء فئات عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة :

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد ذوي العلاقة بتطبيق التحكم المؤسسي والعملية المحاسبية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني المسجلة في بورصة عمان والبالغ عددها /14/ مصرفاً حيث بلغت عدد أفراد مجتمع الدراسة /64/ فرداً .

الإطار النظري للدراسة

الاهتمام المحاسبي بالمخاطر :

بدء الاهتمام المحاسبي بالمخاطر مع ظهور قسم كبير من البيانات المحاسبية خارج نطاق الميزانية العامة وأصبحت قيمة الحسابات خارج الميزانية العامة تزيد في حالات كثيرة عن مجموع الموجودات في الميزانية العامة، مما يخلل للقارئ أن جزءاً هاماً من نتائج أعمال المؤسسات المصرفية لا يرتبط بموجوداتها .

هذا العرض السابق ذكره أكثر ما ينطبق على المشتقات المالية التي أصبحت تمثل جزءاً مركزياً من أعمال وأنشطة المصارف .

لقد خلق هذا الوضع للمهتمين باقتصاديات المصارف من مالين ومساهمين صعوبات تتعلق في تقييم أداء هذه المؤسسات المالية، كما واجهت الهيئات الرقابية سواء الخاصة منها أم الحكومية عدد من المشاكل في تحديد المخاطر التي قد تصيب أعمال تلك المؤسسات المالية.

انسجماً مع نقطة الضعف في البيانات والمعالجات المحاسبية لهذه الأحداث /بيانات خارج الميزانية/ نظراً لقيام العملية المحاسبية على مجموعة من المفاهيم والأعراف والفروض والمبادئ والتي من خلالها يتم قياس الأحداث التي تحدث في تلك المؤسسات المالية، هذه المفاهيم المحاسبية لها اعتباراتها الخاصة في تحديد مفهوم القيمة ومتى يتم الاعتراف بهذه القيمة في السجلات المحاسبية .

مع بداية القرن الحالي جرى تطوير للمعايير المحاسبية الدولية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر، بل زادت على ذلك بأنها قلصت الفجوة في تحديد مفهوم القيمة بين المحاسبة والاقتصاد وبشكل خاص فيما يتعلق بتقييم الموجودات والمطلوبات وفقاً لقيمتها السوقية / العادلة / .

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تطبيق المعيار المحاسبي رقم /32/ و/39/ في ضبط أعمال وأنشطة المؤسسات المصرفية، إذ أن هذين المعيارين المضمنون الأساسي لهما هو الاهتمام بعوامل المخاطر، حيث أن هذين المعيارين تتضمننا :

أ. تصنيف وتقييم الاستثمارات المالية وفقاً للغايات المرجوة من اقتنائها .

ب. عمليات التحوط المالي بأنواعها المختلفة .

ت. المشتقات المالية بأنواعها وطريقة تقييمها وعرضها في القوائم المالية .

إن المتفحص يلاحظ أن هذه المعايير قد راعت وبشكل مباشر قدرة البنك على إدارة المخاطر، هذا بجانب أن المعايير المحاسبية المذكورة أعلاه قد ساعدت على الاعتراف بالمخاطر، من حيث إدخال المخاطر إلى الميزانية العامة بدلاً من إبقائها خارجها، ومن حيث تحديد قيمة المخاطر من خلال السماح بإتباع مفهوم القيمة العادلة في تقييم الموجودات والمطلوبات المالية بدلاً من التكلفة التاريخية التي تعتبر الأخيرة العمود الفقري في النموذج المحاسبي المعاصر، بالإضافة إلى ذلك سمحت هذه المعايير بالتوسع في الإفصاح حول المخاطر وإدارتها .

هذا التطور الجديد في المفاهيم المحاسبية كان الهدف النهائي لها هو تحقيق أهداف العملية المحاسبية وهي إنتاج معلومات عالية الجودة ومقبولة من كافة الأطراف المهتمة بالاقتصاديات المصرفية من خلال تمثيلها العادل للوضع المالي ونتائجه والمخاطر الكامنة في عمل تلك المؤسسات المالية .

ولهذا فإن المعايير المحاسبية جاءت لتلبية حاجات إدارة المخاطر، فلم تعد المحاسبة مجرد تسجيل وتويب وعرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة ما، بل غدت أداة من أجل قياس وتقييم المخاطر وإدارتها من جهة، وإظهار القيمة السوقية /العادلة/ من جهة ثانية.

مما سبق يرى الباحث أن على المحاسبة دور هام يجب أن تقوم به في تقليل الغش المالي للمؤسسات وذلك من خلال توفير معلومات سليمة تعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وذلك تحقيقاً لشعار هام يجب أن ترفعه تلك المؤسسات أن السياسات المحاسبية المختارة في خدمة إدارة المخاطر.

إن هذه الصور المثالية التي يجب أن تتمتع وتقوم بها مهنة المحاسبة في تطوير وبناء الأطر المختلفة في المؤسسات المالية بهدف تحقيق أهداف وقيم معتمدة على الاستقلالية والشفافية والمساءلة والقابلية للمقارنة.

إلا أن الممارسات العملية لمهنة المحاسبة من حرية في الانتقاء في تطبيق السياسات والمبادئ والإجراءات المحاسبية بهدف التأثير على مستخدمي التقارير المحاسبية عند اتخاذهم القرارات جعلت من تلك التحسينات/ صدور معايير المحاسبة الدولية خاصة بالمخاطر / في العملية المحاسبية في أكثر الأحيان لا تتحقق أهدافها .

إن قيام العديد من المؤسسات في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية سوف يؤثر سلباً على نوعية المعلومات التي تظهرها القوائم المالية ونشر بيانات مالية غير متفقة مع واقع الحال .

لاشك أن هذا التحدي الذي تواجهه مهنة المحاسبة يعد اليوم أكثر خطورة مما عليه في الأيام الماضية وبشكل خاص مع تزايد حجم الشركات والمؤسسات التي تعلن إفلاسها أو يكتشف بها عمليات الفساد والتعثر المالي، وعادة يتم إخفاء هذا الفساد مرحلياً عن طريق قيام الشركة بإخفاء خسائر من بياناتها المالية أو استبعاد المطلوبات أو إظهار موجودات مخالفة للواقع في بياناتها المالية أو تضخم إيراداتها أو تقليل مصاريفها عن طريق إجراء معالجات محاسبية خاطئة .

التلاعب المحاسبي وإدارة المخاطر:

النقطة الأساسية التي تثيرها إدارة المكاسب والتلاعب المحاسبي هي أنه قد يترتب عليها تحويلات في الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى أو العكس، وقد يحصل المديرون على مكافآت وحوافز أعلى مما يستحقون .

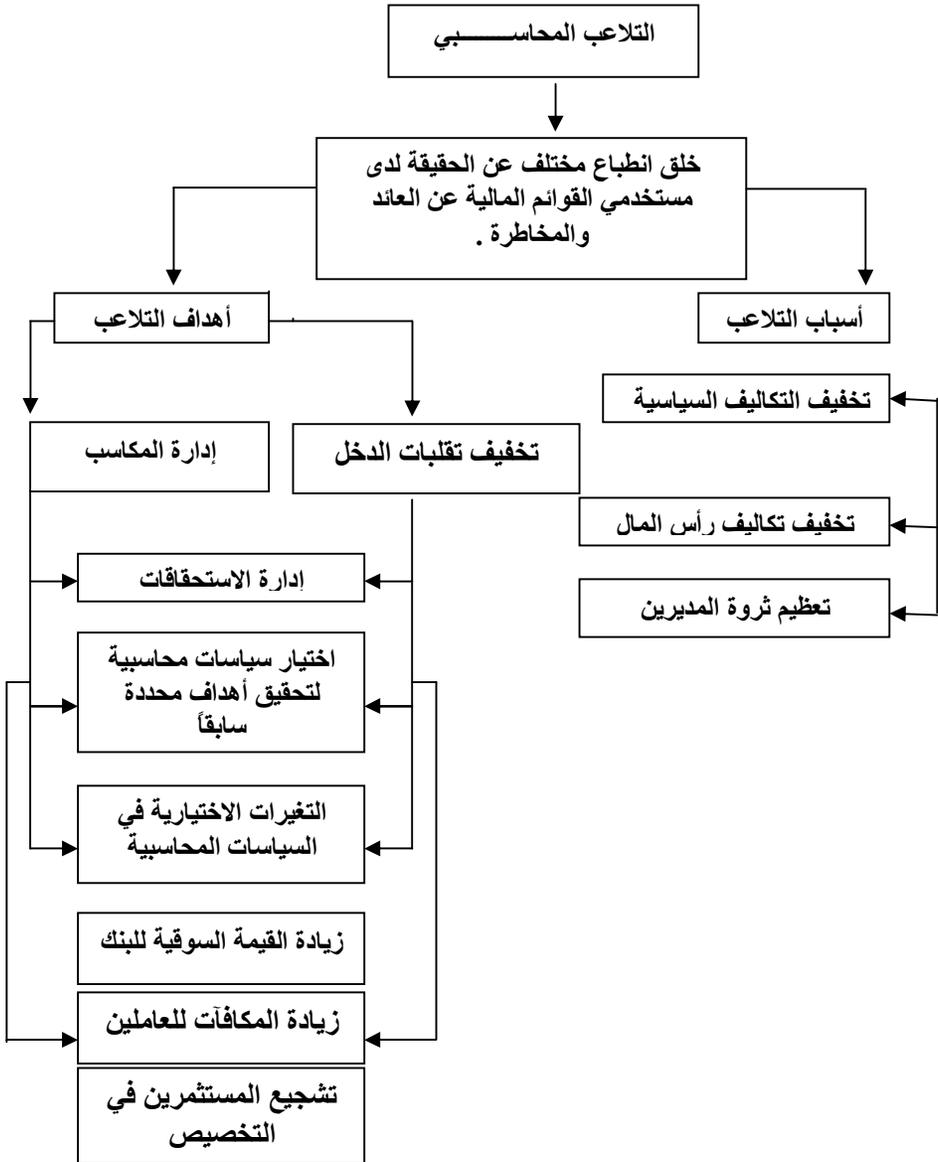
يهدف التلاعب المحاسبي إلى تخفيف تقلبات الدخل وإلى إنتاج سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح وذلك بهدف تخفيف درجة المخاطرة وزيادة قيمة البنك في أسواق رأس المال .

فالمخاطرة ترتبط بدرجة التقلب إذ أنه كلما انخفض التقلب في الدخل، كلما قلت المخاطر .

يتم النظر إلى بعض الطرق والسياسات المحاسبية على أنها ذات جودة مرتفعة ولل بعض الآخر ذات جودة منخفضة، وتكون ذات جودة عالية إذا أدت إلى إنتاج مؤشرات خاصة بالأرباح تتوافق مع رغبات القائمين على تلك المؤسسات المالية وبالتالي تعتبر تلك السياسات جيدة من وجهة نظر هؤلاء القائمين .

ولكن قد يستخدم المديرون سلطاتهم التقديرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها حتى يمكن تقليل تقلبات المكاسب على مر الوقت، فقد اعترفت شركة (word com) بأنها نتيجة للنظام المحاسبي المضلل، فقد قامت بالمبالغة بأرباحها المعلنة بشكل جوهري، وبمقدار 9/ بلايين دولار، إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركات قد تم تعميمها من أجل تعظيم الربح بشكل مضلل ليتوافق مع متطلبات البورصة، وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق الحالي/ عفاف.ص. / .

ظهر مفهوم المحاسبة الإبتداعية بشكل رئيسي بواسطة الممارسين في السوق وقد جاء اهتمامهم من خلال ملاحظاتهم للسوق وليس من أي نظرية، فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم تضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر، ويمكن تصوير عملية التلاعب المحاسبي وأثرها مع عمليات البنك من خلال الشكل التالي :



شكل رقم (1) حول أسباب وأهداف التلاعب المحاسبي.

نشأ التلاعب المحاسبي بسبب وجود مجموعة من الأطراف ذات المصالح المتعارضة في اقتصاديات البنك، إضافة إلى وجود علاقة بين هيكل الملكية الاعتبارية واختيار الطرق المحاسبية .

إن اختيار الطرق المحاسبية من قبل مديري الشركات يحكمها كما توصلت إليها العديد من الدراسات مجموعة من الاعتبارات منها تعظيم مصلحتهم الذاتية على حساب الملاك، وأن المنشآت التي تتحكم فيها الإدارة تعمل على تخفيف تقلبات الدخل وتحريف أداء المنشأة بالتحكم في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية إذا كان ذلك في مصلحتها الذاتية.

يؤثر الاختيار بين البدائل المحاسبية الخاصة بالقياس والتقدير عن النتائج على نوعية المعلومات المحاسبية والاقتصادية التي يحصل عليها الأطراف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية وبالتالي التأثير على عملية اتخاذ القرار، فالنقارير المالية يجب إظهار جميع المعلومات المطلوبة للمستخدمين عند تقديم التقارير السنوية وضمان أنها تعرض بطريقة صحيحة وعادلة / طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية / وينبغي أن تكون كنافذة بين العالم الخارجي والمنظمة لدرجة أن المستخدمين ذوي المصلحة يمكنهم أن ينظروا من هذه النافذة ويحصلون على رؤية واضحة لطريقة سلوك الإدارة وأدائها مع عدم ترك أي فرصة لإخفاء المخالفات أو الفضائح .

التحكم المؤسسي في خدمة الاستقرار المصرفي وإدارة المخاطر :

شهدت اقتصاديات معظم البلدان انهيار لشركات مرموقة مثل شركة /ENRON/ العملاقة و / word com / التي تعد ثاني أكبر شركة اتصالات في العالم، كما شهد عام 2002 فضائح وانهيار العديد من الشركات من بينها جلوبال، وكروسنج، وأوليف كويكونيكشن، وميرك، مارسا ستوريات، بفعل العديد من الأسباب أهمها العبث والغش والأخطاء المحاسبية، المعلومات الداخلية الخفية، والتضليل وتدني أخلاق إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية - أرثر اندرسون- ونتيجة لذلك فقد المجتمع المالي الثقة بالأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات الأخرى / جمعة والرفاعي، ص 154 / .

لعلاج تعثر وفشل تلك الشركات ومعالجة أسبابها، فقد أشارت دراستان
 1999.EganDFG, 1997/ Crouch, Et.al.9 إلى ضرورة بذل الجهود اللازمة
 لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق على وجه الخصوص، وإعادة النظر في
 الأطر التنظيمية، والمناهج العلمية، وهياكل وأنشطة هذه الشركات، بهدف دعم نظم
 المساءلة، والرقابة، ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية، وأيضاً دعم استقلال المدقق
 الخارجي، بما يضمن تقليص هيمنة مجالس إدارات الشركات المساهمة على عملية اتخاذ
 القرارات الإدارية / عاطف، ص 493.

مما سبق يرى الباحث أن تحقيق الأهداف السابقة الذكر لا بد من التركيز على
 إجراءات يتم من خلالها احترام حقوق حاملي الأسهم، والمساواة بينهم، وتحقيق العدالة،
 وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم
 وتحديد مسؤولية وواجبات وحقوق أعضاء مجلس الإدارة، هذا من شأنه المساهمة في
 إدارة الشركة بطريقة سليمة وأن أعمال تلك الشركات تخضع للمراقبة والمتابعة
 والمساءلة.

تشكل هذه العوامل السابقة الذكر في مجملها الأسس التي تحكم إدارة الشركات في
 إطار الاقتصاد الحر، وبحيث يضمن إطار التحكم المؤسسي التوجه الاستراتيجي للشركة،
 والمراقبة الفاعلة على الإدارة، ومسؤولية مجلس الإدارة نحو الشركة والمساهمين فيها.
 تلعب البنوك دوراً حيوياً في تشجيع الاستقرار المالي في أي بلد، وهي ستبقى
 كذلك طالما أنها تتمتع بثقة الأطراف المتعاملة منها وهذا الأمر لن يتم إلا من خلال تدعيم
 عنصر الشفافية في كافة المعاملات الخاصة بالبنك، وتقوية ثقة الجمهور في أنشطة
 وأعمال تلك المؤسسات المصرفية من خلال ضمان معاملة متوازنة لجميع الأطراف
 أصحاب المصلحة في تلك المؤسسات من مساهمين وعاملين ودائنين وأطراف أخرى.

إن التحكم المؤسسي جذب إليه العديد من المهتمين باعتباره آلية يتم من خلالها
 الربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بمصالح الشركة، وذلك من
 خلال قيام عملية التحكم المؤسسي بتحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين
 المشاركين المختلفين في إدارة المنظمة وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد

والأحكام لاتخاذ القرارات، وتشجيع الموارد البشرية في الشركة على المساهمة الفعالة بكامل إمكاناتها في تطوير أداء الشركة ومعالجة المشاكل التي قد تواجهها.

إذا كانت الحاكمية المؤسسية ضرورة لا بد من الأخذ بمبادئها وأدواتها، فهي تزداد أهمية في القطاع المصرفي وذلك يعود لحقيقة أن تمويل تلك المؤسسات المالية يأتي من أموال الآخرين بالأخص المودعين، حيث أن موارده الذاتية لا تمثل غالباً من 6-10 % من إجمالي موجوداتها / بكر ص 22/، وهذا يعني أن جوهر عمل المصارف يرتكز على إدارة المخاطر، فإذا لم يقدّم المصرف بأخذ نسبه مخاطرة في أعماله فلن يتمكن من تحقيق أي عائد، حيث تنشأ الخسائر في العادة من عدم إدارة هذه المخاطر أو عدم الحصول على العوائد المناسبة لتلك المخاطر .

أن توفر نظام إدارة مخاطر جيد هو الذي يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطرة ضمن الحد الذي يسمح به وضع المصرف وإستراتيجيته، غير أن فعاليته تعتمد على وجود نظام حاكمية مؤسسية جيدة، وإلا ستكون الجهود المبذولة في إدارة المخاطر غير فاعلية / عفاف ص 69 /.

من العرض السابق يرى الباحث أن تكامل بين المنهج المحاسبي المستخدم والأسس التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية ومفاهيمها وأدواتها وبين إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية .

حيث يتوافق الباحث مع ما جاء في دراسة / عفاف / أن مستوى الإفصاح في المصارف تتأثر بدرجة كبيرة بإطار وهيكل الحاكمية المؤسسية المطبق والمعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المنشورة (عفاف ص 197) .

ففي دراسة شملت ست دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون، و20% قام بها مدراء، وأن 85% من خسائر العمليات في البنوك خلال سنوات خمس كانت لخلل في أمانة الموظفين. / فايق ص 85 /.

إن التحديات التي تواجه المصارف السابق ذكرها والتي من المتوقع أن تتعاظم في السنوات المقبلة، فقد كان لزاماً على تلك المصارف تطوير مفاهيمها لإدارة المخاطر، وذلك من خلال قيام إدارة مستقلة في تلك المصارف بلعب دور فعال في تحديد وقياس

ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق ووسائل وفلسفة التعامل ومواجهه هذه المخاطر .

لا يمكن لهذه الإدارة الخاصة بالمخاطر تحقيق الأهداف السابقة الذكر إلا من خلال توفير معلومات حول أنشطة المصرف بدقة لتقييم المخاطر المنظورة وغير المنظورة، وذلك من خلال مشاركة وتفاعل بين مبادئ ومقومات التحكم المؤسسي من جهة، وبين المبادئ والقواعد والإرشادات المحاسبية من جهة أخرى .

لا يمكن لإدارة المخاطر القيام بواجباتها إلا من خلال وجود توطيد وتدعيم وتكامل بين أسس واليات التحكم المؤسسي المتمثلة في الشفافية، والمساءلة والمسؤولية والعدالة والاستقلالية وبين توحيد الأنماط المختلفة للعملية المحاسبية في المؤسسات المصرفية والحد من المرونة المفرطة في الاختيار بين البدائل المحاسبية التي اجتازتها الاعراف والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والتي تلجأ إليها إدارات بعض المؤسسات المصرفية أحياناً سعياً وراء أحداث تحسين صوري أو غير حقيقي في ربحية المؤسسة أو مركزها المالي عن طريق استغلال تلك الثغرات المتواجدة في تعدد البدائل المحاسبية المسموح بها من قبل تلك المعايير المحاسبية .

إن تضيق شقة الخلاف بين الممارسين للعملية المحاسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية من خلال وجود تعليمات محددة تحدد من الحرية المطلقة في الاختيار بين البدائل المحاسبية هو المدخل المناسب لتحقيق الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي وبالتالي تحقيق إدارة فعالة للمخاطر المصرفية الداخلية والخارجية وتقديرها بصورة متواصلة . أن استخدام أساليب المحاسبية الإبداعية سوف يؤثر سلباً على نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء من حيث نتائج الأعمال ومركزها المالي والتي من شأنها التأثير السلبي على جودة ومصداقية البيانات المنشورة وبالتالي التأثير على المباشرة على قواعد البيانات الخاصة بسجلات المخاطرة وإدارتها، وبالتالي التأثير على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة المصرفية، باعتبار أن إدارة المخاطر هي جزء من ذلك التخطيط.

عرض البيانات واختبار الفرضيات

بعد استبعاد الاستبيانات غير القابلة للتحليل الإحصائي لعدم اكتمال الإجابات فيها والبالغ عددها/8/ من أصل /64/ استبان وزعت على مجتمع الدراسة، تم استخدام البرنامج الإحصائي الاجتماعي / spss / حيث تم افتراض وسط حسابي /3/ يتم من خلاله قبول الفرضيات أو رفضها وكانت نتائج البيانات على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية رشيدة وملاءمة وبين تعزيز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. والجدول رقم 1/ يوضح المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الأولى:

التسلسل	الممتد غير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
1	إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى اختيار سياسات محاسبية ملاءمة لطبيعة عمل المصرف .	3.7407	0.9894	%26.45	%74.81
2	إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمصارف سيؤدي إلى التخفيف من المرونة في اختيار سياسات محاسبية أخرى .	3.963	0.9164	%23.12	%79.26
3	إن المنهج المحاسبي الملائم لطبيعة عمل المصرف سيؤدي إلى إنتاج معلومات تؤدي إلى تمكين القائمين على المصرف من تحديد المخاطر الداخلية والخارجية	3.6944	1.0805	%29.25	%73.89
4	إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن سياسات محاسبية ملاءمة تساهم في صياغة استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.	3.8796	0.9927	%25.59	%77.59
5	إن التطبيق السليم لمعايير محاسبية ملاءمة لطبيعة عمل المصرف سيؤدي إلى حصول	4.1296	0.7374	%17.86	%82.59

				رؤية واضحة لطريقة سلوك الإدارة وأداتها والخاصة بالمخاطر	
6	إن السياسات المحاسبية الملاءمة الصادرة عن الجهات المختصة ستؤدي إلى التخفيف من التلاعب المحاسبي في نتائج أعمال المصرف	4.0093	0.755	18.83%	80.18%
7	إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق سياسات محاسبية ملاءمة ستساهم في خلق ثقة في القطاع المصرفي وإدارة مخاطره من خلال تقليل الإجهادات والتقديرات الشخصية .	3.8611	0.9418	24.39%	77.22%
8	إن تطبيق سياسات محاسبية ملاءمة سيؤدي إلى إنتاج معلومات تؤدي إلى تحديد العوامل الخاصة بالمخاطر الداخلية والخارجية.	3.8704	0.8438	21.18%	77.4%
9	هنالك علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية رقم /30، 39/ / والاعتراف بالمخاطر التي يمكن أن تحدث في المؤسسات المصرفية .	3.7038	0.9788	26.42%	74.07%
10	هنالك علاقة بين الفساد والإفلاس والانهيارات المالية للمؤسسات وبين التلاعب المحاسبي الممارس من قبل إدارات المؤسسات المصرفية.	3.8519	0.95533	24.8%	77.03%
11	أن اختيار السياسات المحاسبية الملاءمة وتطبيقها على أساس ثابت وتقليل الإجهادات الشخصية للقائم على العملية المحاسبية سيؤدي إلى إنتاج قوائم مالية تتصف بالعدالة والشفافية والمعقولة .	3.6852	0.9633	26.14%	73.7%
	متوسط المتوسطات للمتغير الأول	3.854	0.5783	15.01%	77.19%

نلاحظ من الجدول رقم /1/ أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ /3.854/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس /3/ كما بلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة /77.19%/ وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة وهي /60%/ و الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ /0.5783/ ومعامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة بلغ /24.08%/ وهو أقل من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة /50%/ وهذا يدل علي انسجام واضح واتفق بين إجابات عينة الدراسة.

وبناء على النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار / One Sample T-test / وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم /2/.

جدول رقم /2/ يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى:

نتيجة الفرضية العدمية	SIG(T)	T الجدولية	(T) المحسوبة
رفض	صفر	1.982	12.661

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة الدراسة /3/ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية رشيدة وملاءمة وبين تعزيز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.
الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي وتحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة المخاطر المصرفية من كافة جوانبها.
والجدول رقم /3/ يوضح المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الثانية:

التسلسل	المستغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
1	إن التحكم المؤسسي يؤدي إلى تقليص هيمنة مجالس الإدارة على عملية اتخاذ القرارات وبالتالي المساهمة في إدارة المخاطر المصرفية .	3.5093	1.1149	31.78%	70.19%
2	إن التحكم المؤسسي سيساهم في المراقبة والمتابعة والمسألة بالتالي تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المحيطة بأعمال المؤسسات المصرفية.	4.926	0.9609	16.88%	81.85%
3	إن التحكم المؤسسي سيساهم في إعادة	4.0093	0.7913	19.14%	80.19%

				النظر في الأطر التنظيمية للمؤسسات المصرفية وبالتالي خلق إدارة مستقلة خاصة بعملية إدارة المخاطر	
76.3%	26.13%	0.9967	3.1848	إن التحكم المؤسسي يؤدي إلى تحقيق وظيفة الإفصاح والشفافية بشكل أفضل وبالتالي المساهمة في تحديد المخاطر المصرفية بصورة أكثر واقعية .	4
79.81%	20.7%	0.8259	3.9907	التحكم المؤسسي أداة تؤدي إلى تقليل الغش والتضليل وتدني أخلاق الإدارات وبالتالي التأثير على الرقابة الإدارية والمحاسبية وإدارة المخاطر المختلفة .	5
79.44%	20.5%	0.8141	3.9722	أن تطبيق آليات التحكم المؤسسي سيساهم في إدارة الشركة بطريقة سليمة وذلك من خلال تفعيل أعمال الرقابة والمتابعة لكل الأخطار التي تحيط بالمؤسسة المصرفية .	6
49.63%	42.49%	1.0544	2.4815	إن التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تفعيل التوجه الاستراتيجي والمراقبة الفاعلة على الإدارة ومسؤولية مجلس الإدارة نحو الشركة والمساهمين بها .	7
51.11%	45.18%	1.1547	2.5556	إن تطبيق آليات التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تقليل المخاطر وتحسين الأداء وتضييق فجوة التوقعات .	8
75.74%	27.98%	1.0595	3.787	إن تطبيق آليات التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة المصرفية باعتبار أن إدارة المخاطر هي جزء من ذلك التخطيط .	9
68.40%	20.36%	0.6962	3.4198	متوسط المتوسطات للمتغير الثاني	

نلاحظ من الجدول رقم /3/ أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ /3.4198/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس /3/ كما بلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة /68.40% وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة وهي /60% والانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ /0.6962/ ومعامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة بلغ /20.36% وهو أقل من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة /50% وهذا يدل علي انسجام واضح واتفاق بين إجابات عينة الدراسة.

وبناء علي النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار /One Sample T-test/ وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم /4/.
جدول رقم /4/ يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى:

(T) المحسوبة	T الجدولية	SIG(T)	نتيجة الفرضية العدمية
7.698	1.982	صفر	رفض

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة الدراسة /3/ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي وتحسين قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة المخاطر المصرفية من كافة جوانبها .
الفرضية الثالثة:

توجد علاقة تكاملية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم من جهة وإدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى. جدول رقم /5/ يوضح المتوسطات الحسابية للانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الثالثة:

التسلسل	المستغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
1	التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تطوير بناء الثقة في العملية المحاسبية وبالتالي التأثير على إدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى .	3.8981	0.5473	22.62%	77.96%
2	إن التحكم المؤسسي سيؤدي إلى توفير الثقة في	3.5815	0.6081	29.4%	71.63%

				الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما يؤثر على تطوير عملية إدارة المخاطر المصرفية .	
3	2.9414	0.845	%38.55	%58.83	إن التكامل بين المنهج المحاسبي السليم واليات التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تدعيم عنصر في أنشطة وأعمال المؤسسات المصرفية
4	3.6574	1.0604	%29	%73.15	إن التكامل بين العملية المحاسبية الملاءمة و آليات التحكم المؤسسي يؤدي إلى الربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبيئة المصرفية .
5	2.6389	1.129	%42.55	%52.78	إن الأخذ آليات التحكم المؤسسي سيؤدي إلى اختيار وضبط المعالجة المحاسبية وحسم مشاكل القياس المحاسبي وبالتالي المساهمة في إدارة المخاطر المصرفية .
6	2.6111	1.0923	%41.83	%52.22	إن آليات التحكم المؤسسي ستساهم في ضبط شكل ومحتوى التقارير المالية المنشورة و المساهمة في تحديد المخاطر التي يمكن أن تحدث للمؤسسة المصرفية.
7	3.6019	1.0407	%28.9	%72.04	هنالك علاقة بين التلاعب المحاسبي والفساد والغش الناتج عن ذلك وكمية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية.
8	3.713	1.0682	%28.77	%74.26	إن تطبيق آليات التحكم المؤسسي سيؤدي إلى تطبيق سليم لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمخاطر المصرفية .
9	2.6759	1.1093	%41.45	%53.85	إن تطبيق الإجراءات المحاسبية التي لا تعتمد على مفاهيم الحاكمية المؤسسية والرقابة بالمخاطر ستؤدي إلى تعرض المصرف لجملة من المخاطر المختلفة .
	3.3649	0.6071	%18.04	%64.57	متوسط المتوسطات للمتغير الثالث

نلاحظ من الجدول رقم /5/ أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ /3.3649/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس /3/ كما بلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة /64.57% وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة وهي /60% / والانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ /0.6071/ ومعامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة بلغ /18.04% وهو أقل من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة /50% وهذا يدل علي انسجام واضح واتفاق بين إجابات عينة الدراسة.

وبناء علي النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار /One Sample T-test/ وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم /6/.
جدول رقم /6/ يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	SIG(T)	T الجدولية	(T) المحسوبة
رفض	صفر	1.982	15.722

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة الدراسة /3/ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن:

توجد علاقة تكاملية بين تطبيق قواعد التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم من جهة وإدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى.

النتائج والتوصيات:

من خلال عرض البيانات واختبار الفرضيات يمكن توصيف أهم النتائج الخاصة بهذه الدراسة بالنقاط التالية:

1- إن المؤسسات المالية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالبيانات والمفاهيم التي تقوم عليها عملية التحكم المؤسسي ودورها في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على الخفيف من أساليب التلاعب المحاسبي في نتائج أعمال المؤسسات المالية.

2- أن الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية رشيدة وملاءمة لطبيعة المؤسسة المصرفية سيؤدي إلى إنتاج معلومات عالية الجودة ومقبولة لدى كافة الأطراف، وهذا بدوره سيؤدي إلى قياس وتقييم المخاطر المصرفية وإدارتها بكفاءة وفعالية وهذه ما دلت عليه المتوسطات الحسابية للمتغير الأول والخاص بالسياسات المحاسبية وأثرها على إدارة المخاطر .

3- إن التكامل بين أخذ آليات التحكم المؤسسي واختيار السياسات المحاسبية الملاءمة سيؤدي إلى تطوير الثقة في مهنة المحاسبة ودعم نظم المساءلة والرقابة والشفافية، وهذا سيؤدي إلى توفير نظام ملائم لإدارة المخاطر المصرفية والذي يمكن المصرف من المواءمة بين عوائده ومخاطره .

أما أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث فهو كالتالي :

1- يعتبر التلاعب المحاسبي من أهم الأمراض المحاسبية، لهذا لا بد من ضرورة الحد من المرونة المتاحة في معايير المحاسبة أمام القائمين على العملية المحاسبية، من خلال صياغة استراتيجية ومعايير للسلوك الأخلاقي بما يضمن تحديد نتائج أعمال المؤسسات المصرفية بطريقة سليمة وشفافة، وهذا يعتبر المدخل المناسب لتحقيق الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي وبالتالي تحقيق إدارة فاعلة للمخاطرة المصرفية .

2- لا بد من العمل على تطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والهيكل التنظيمية والأطر الرقابية بما يضمن تحديد واضح لمهام مجالس إدارات المؤسسات المصرفية، بحيث يؤدي إلى احترام حقوق حاملي الأسهم والمساواة بينهم .

3- لا بد لإدارات المصارف من تطوير مفاهيم وآليات إدارة المخاطر لديها من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك المصارف تلعب دور فعال في تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق ووسائل وفلسفة التعامل لمواجهة هذه المخاطر .

المراجع :

1. عفاف أبو زر: إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة عمان العربية، 2006.
2. علي المقابلة: بيتا وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات البنكية الأردنية. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد 30/، 2005 .

3. محمد عبد الفتاح العشماوي : إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية : مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة. المؤتمر العلمي الدولي الخامس لجامعة الزيتونة، عمان - الأردن ، /2005/.
4. عمر الجهماني: سلوك تمهيد الدخل في الأردن /دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للمحاسبة المجلد الرابع - العدد الأول. /2001/ .
5. محمد مطر: دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي. المؤتمر العلمي المهني الخاص، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. الأردن /2003/ .
6. رضا إبراهيم صالح : محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الايجابي/ دراسة اختبارية على الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة، المجلد الثالث والأربعون، /2003/.
7. بدر ارانيوس : دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء والتنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث -/2002/.
8. أمين السيد أحمد لطفي : الإطار المحاسبي والإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات وأثر على فجوة توقعات المراجعة. كلية الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني يوسف، جامعة القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، /2002/.
9. نهال فريد مصطفى: دور المعلومات المالية في تحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول ص. 895 - 943. /2000/ .
10. فايق جبر حسن النجار: مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع / المجلد الثاني والعشرون / ص. 83 . 2003
11. بكر الريحان: مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر /المجلد الحادي والعشرون / ص. 33 . 2002.
12. معلا ناجي وظاهر أحمد : /1999/ .
13. أحمد حلمي جمعة وغالب الرفاعي: العولمة: تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي: دراسة نقدية، المجلة المصرية للدراسات

التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصور، المنصورة العدد / الثاني / 2004. ص. 166 - 186 .

14. عاطف محمد أحمد : دراسة اختبارية لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، ص. 276، 534. 2003.

المراجع الأجنبية:

1. Crouch, C., ET. Al., 1999, ((Are Skills the Answer? The political Economy of Skill Creation in Advanced Industrial Economies)), Oxford University Press, PP: 71 – 76.
2. Egan, M., 1997, ((Models of Business Governance : European Management Styles and Corporate Cultures West European Politics 20 (2), PP: 1-12.
3. Bartel, John and Yip Ping huqng. Discussion Paper, No. (13), Asian Pacific Economic Conference, Study Center, Columbia University, New York, USA.